

الجمعة ٢٧/٦/١٤٠١هـ الموافق : ١/٥/١٩٨١م «اليمامة» ٦٤٩

قبل أيام من إقرار الميزانية وزير المالية في حديث شامل لـ«اليمامة» :

زيادات في الإنفاق على التحلية والطرق والصحة والتعليم وتطوير المدن..

تم اعتماد ميزنيات تسمح بإنشاء مستشفيات سعة ٥٠٠ سرير.

لم يعد يمثل البترول سوى ٤٨ في المائة من الناتج القومي لمجموع الدخل في

المملكة..

❖ أجرى الحوار: داود الشريان

كان من الطبيعي أن يكون محمد أبا الخيل وزير المالية ضيفنا لهذا العدد فالميزانية الجديدة

تقر بعد أيام من نشر هذا الحوار الذي أعلن فيه أبا الخيل عن من «الأخبار» الهامة ليس على

المستوى المحلي فقط بل على المستوى العربي والعالمي أيضاً وذلك لموقع المملكة الاقتصادي

والسياسي في منطقة الشرق الأوسط وحضورها الدولي في المجالين الاقتصادي والسياسي.

قال معالي الوزير في حديثه لليمامة أن الميزانية الجديدة سوف تعتمد زيادة كبيرة في

الإنفاق على تطوير المدن. وأن شبكة الطرق سوف تصل إلى مناطق جديدة لم تصل إليها من

قبل. وقال أن التحلية سوف تتوسع بحيث تخصص الآبار الجوفية للزراعة فقط. وأن قروض

البنك العقاري سوف تستمر ولم ينس أن يقول أن مرتبات موظفي الدولة تدرس وسوف

تجرى زيادة ليست عن طريق السلم الوظيفي بل عن طريق تأمين الخدمات ولحفاظة على

الأسعار عن طريق الإعانة للمواد الإستهلاكية والتي ستشهد زيادة ملحوظة في غرة رجب.

ورغم أن ابا الخيل رجل يتحدث بالنسب والأرقام إلا أننا لم نستطع أن نحصل على رقم

بعينه لكننا حين كتبنا الحديث وجدنا مفاجأة بحجم الإعلان عن الرقم القادم..

❖ ماهي اتجاهات الانفاق العامة في الميزانية الجديدة؟

- هذه هي ميزانية السنة الثانية في خطة التنمية الثالثة، وتستطيع أن تقول أنها تمضي

على نفس الخط الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف هذه الخطة.

ولكن، ثمة ملامح أساسية جديدة تجدر الإشارة إليها، فستشهد الميزانية الجديدة زيادة

أخرى في الإنفاق على تطوير المدن. وهذا التطوير لا يشمل -فقط- المدن الكبيرة والرئيسية،

ولكنه يمتد لينسحب على عواصم المناطق. ففي هذه الميزانية سوف تتم جميع مشاريع

التجهيزات الأساسية الخاصة بهذه المدن. وقد قمنا هنا في الوزارة بدراسات مستفيضة لهذه

المشاريع لنقف عما تم منها وما هو بصدد التنفيذ، وما قد تحتاجه مستقبلاً من مشاريع في ظل التطور السريع الذي شهدته هذه المدن. وفضلاً عن هذا فقد قامت لجان من وكلاء الوزارات بتفقد هذه المناطق والمدن على الطبيعة، وقامت بسؤال المختصين مباشرة، وكانت حصيلة هذا كله مجموعة من المشاريع التي تم تخصيص المبالغ اللازمة لها في هذه الميزانية. وسوف يتحقق من خلال هذه الميزانية أيضاً، استكمال خطوات واسعة في مجال الطرق وسوف يتم هذا علي مستويين: الأول، ربط مناطق لم تكن تشملها شبكة الطرق من قبل، والثاني: تحويل عدد من الطرق العادية إلى طرق سريعة.

أما الملح الثالث، والهام من ملامح هذه الميزانية فهو المتصل بموضوع تحلية المياه البحر، ومع العام القادم سوف تصل مياه التحلية ليس فقط إلى الرياض ولكن إلى مناطق بعيدة في قلب المملكة مثل مكة المكرمة والطائف وأبها والقصيم وحائل وغيرها، والحق أن توصيل مياه البحر إلى هذه المناطق الداخلية يعتبر إنجازاً كبيراً بأي مقياس. والهدف المحدد لنا في هذا المجال هو تخصيص المياه الجوفية كلها للزراعة فقط، واستخدام مياه التحلية للاستعمال البشري داخل المدن.

وصحيح أن تكلفة التحلية ما زالت عالية، ولكن الصحيح أيضاً أن إنجاز هذا العمل الكبير، هو الذي يضمن استمرار خطط التنمية واستقرارها علي المدى البعيد والقريب، الأمر الذي يجعل مثل هذا العمل شيئاً استراتيجياً يتقدم كل الأولويات.

❖ في ميزانية العام الماضي قيل أن أولويات خاصة قد أعطيت لقطاعات الخدمات الصحية الاجتماعية، والتعليم والتدريب والكهرباء.. ومع هذا يلاحظ أن الزيادة في ميزانية هذه القطاعات لم تكن تتلاءم مع هذا الإعلان فقد شكوا وزيرالصحة مثلاً في حديث لليمامة من أنه لم يحصل سوى على ثلاثة بالمائة فقط من ميزانية الدولة.. فما موقف الميزانية هذا العام من هذه المرافق والخدمات؟

- القول بأن ميزانية العام الماضي قد ركزت على هذه الخدمات أمر لا شك فيه. أما إطلاق حكم عام بأن هذا لم يحدث، فهو قول قد لا يكون دقيقاً تماماً.

والمرافق التي تحدث عنها السؤال أعطيت إهتماماً كبيراً في ميزانية العام الماضي، وسوف تعطى إهتماماً كبيراً في ميزانية هذا العام. وأنا أدعوك إلى أن تقارن، ما تم إنجازه وما سوف يتم.. بما هو موجود فعلاً لنقف على حجم التطور الذي حدث ويحدث من ميزانية لأخرى.

ولحظتها سوف تكتشف أن حديثي هذا قد يكون أكثر دقة من المعلومات التي طرحها السؤال. وما أريد للمواطن أن يعرفه هو أن الميزانية حين ترصد لمشروع ما فإنها لا تعطي دفعة واحدة ولكنها توزع على مراحل حسب تنفيذ المشروع، فما يخص قطاع ما في سنة ما لا يعني أن هذا المبلغ هو كل ما خصص له.. ولكنه يعني أن هذا المبلغ هو ما أعطي له في هذه المرحلة من مراحل التنفيذ، وحول تخصيص الحديث عن وزارة الصحة فإن الوزير قد أصدر بياناً نشره في جريدة الرياض وتضمن هذا البيان شيئاً من المشاريع الصحية، ومنها المستشفيات الخمسة الرئيسية التي أفتح بعضها بالفعل ثم المستشفيات الأربعة التي يسع الواحد منها خمسمائة سرير. والمجمع الطبي بالرياض. والعدد الكبير من المستوصفات فضلاً عن عشرة مستشفيات يسع كل منها ٢٣٠ سريراً.

وهنا أن أوضح أن ما هو معتمد الآن يسمح بوجود مستشفيات حديثة تتراوح ما بين مائتين وثلاثمائة وخمسمائة سرير في جميع المناطق.

إن الأرقام هنا يمكن أن تتحدث بأبلغ من الكلمات. ففي عام ١٣٩٤هـ كان هناك ٥٨ مستشفى وفي عام ١٤٠٠هـ أصبح هناك ٦٧ مستشفى هذا فضلاً عن ٦٥٤ مستوصفاً. فكيف يمكن بعد هذا كله أن ترتفع شكوى من ضعف الإمكانيات؟

❖ في ميزانية العام الماضي زاد إجمالي الإنفاق ٣٠ ملياراً عن العام الذي سبقه فهل هناك زيادة مماثلة في ميزانية العام الحالي وما أوجه الصرف على قطاع الخدمات؟

- اعمادات الميزانية ليست ثابتة وهي تتطور حسب احتياجات الخطة وحسب نوعية بعض المشروعات وهذا يعني أن حجم الميزانية ومقدار الرقم وماذا كان يزيد أو ينقص عن ميزانية سبقت ليس هدفاً في ذاته، فالرقم لا يعني شيئاً محدداً. ولكن الأكثر أهمية هو محتوى الرقم وما يترجمه من برامج محددة. وبرغم هذا كله أقول لك أن الميزانية هذا العام سوف تزيد لأن التقدم عادة ينطوي على ظهور احتياجات جديدة، ولأن القدرة الاستيعابية للاقتصاد المحلي تزيد بالتأكيد.

❖ مامدى مساهمة القطاعات غير البترولية في الدخل القومي؟

- في العام الماضي كان قطاع البترول يمثل ٤٨% من إجمالي الناتج المحلي، والقطاع الخاص من غير البترول يمثل ٣٤%. أما مساهمة القطاع الحكومي بشكل مباشر في إجمالي الإنتاج فكانت ١٧ في المائة. الظاهرة التي تدعو إلى الارتياح هي أن مساهمة القطاع الخاص تزداد

باضطراد فقبل سنوات كان يمثل البترول ٥٥% من ا لنتاج القومي. وهذه النسب كما أحب أن أؤكد هي بالأسعار الثابتة لا الجارية وهذا التطور شئ جميل يدعو إلى الإعجاب.

❖ ما هي نسبة الزيادة في دخل الفرد خلال العامين الماضيين؟

- وصل دخل الفرد خلال العام الماضي ١٤٠٠هـ إلى ٤٨ ألف ريال بينما كان في عام ١٣٩٩هـ ٣٩ ألف ريال وفي عام ١٣٩٨هـ ٢٧ ألف ريال فقط. ولعلك تلاحظ من خلال هذه الأرقام كم تبدو الزيادة مضطربة وواسعة.

❖ كانت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر التي تبعت على القلق في الخطة الخمسية الثانية. فهل ترون أن اقتصادنا قد تجاوز مرحلة الخطر المصاحبة للتضخم. وما الإجراءات التي اتخذت في هذا الصدد؟

- لا تستطيع دولة تتم فيها برامج مكثفة للتنمية كما يحدث في المملكة أن تكون بمأمن من خطر التضخم. وقد أخذنا درساً ثميناً من خلال تجربة عامي ١٣٩٦هـ و١٣٩٧هـ وما صاحبهما من مظاهر التضخم وأخطاره. ونحن نلاحظ هذا الأمر باستمرار. وأكثر ما يهمنى هنا في وزارة المالية أن يكون هناك توازن بين مقدرة الاقتصاد الوطني على الاستيعاب وبين الإنفاق الحكومي. فإذا أمكننا أن نوازن بين المسألتين فإن الفجوة التضخمية يمكن أن تقل إلى أدنى حد ممكن، بحيث يمكن أن تكون مقبولة في دولة تتم فيها برامج مكثفة للتنمية كما تتم في المملكة. ولهذا سوف يكون هذا الأمر محل اهتمام عميق خلال العام القادم والذي يليه. إن برامج التنمية التي تتم حالياً في المملكة لم يحدث في التاريخ -ولا أبالغ- أن نفذت بمثل هذا الحجم المكثف في بلد آخر وفي وقت قصير كهذا.

ونحن نعزب بهذا الأمر أشد الإعزاز ولكننا في نفس الوقت يجب أن نكون في منتهى الحذر من الأخطار التي يمكن أن تصاحب هذه البرامج الطموحة.

❖ لقد تحدثت عن ارتفاع مستوى دخل الفرد. فهل يتناسب هذا الارتفاع مع ارتفاع مستوى الأسعار من ناحية ومستوى المعيشة من ناحية أخرى وهل هناك نية للتحكم في الأسعار بحيث لا يتأثر ذوو الدخل المحدود بشكل كبير؟

- لقد ذكرت لك أن مستوى الدخل زاد فيما بين عامي ١٣٩٨هـ و١٤٠٠هـ من ٢٧ ألف ريال إلى ٤٨ ألف ريال وهناك رقم قياسي لتكاليف المعيشة. وهذا الرقم هو الذي يترجم مدى تحمل الأفراد لهذه التكاليف والرقم القياسي هذا معقود على أساس تكاليف المعيشة سنة

١٩٧٠م فهذه هي سنة الأساس. ولنأخذ مثلاً سنة ١٩٧٨م التي توازي عام ١٣٩٨هـ، في هذه السنة ارتفع مستوى الدخل السنوي للفرد إلى ٢٧ ألف ريال سنوياً في حين أن معامل التغيير في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة كان قد انخفض عن سنة الأساس وهي سنة ١٩٧٠م بنسبة واحد ونصف في المائة. وفي سنة ١٩٧٩م زاد الرقم القياسي لتكاليف المعيشة مقارناً بسنة ١٩٧٠م بنسبة ٢ في المائة ومع ذلك ارتفع دخل الفرد إلى ٢٧ ألف ريال. ومع هذا أرجو ألا تقيم صلة مباشرة بين معدل دخل الفرد وارتفاع تكاليف المعيشة ومعدلات زيادتها. فهاتين المسألتين من الصعب أن نربط بينهما ربطاً موضوعياً لكنها أحد المؤشرات التي يمكن أن يقاس عليها. ولنتحدث عن مثل آخر: إذا أخذنا الزيادة السنوية في تكاليف المعيشة وقارناها بالزيادة في معدل الأجور بالنسبة لوظفي الحكومة.. سنجد أن الزيادات التي تمت لهؤلاء الموظفين والتي تبلغ عشرة في المائة سنوياً كانت أكثر من معدل التضخم بأي مقياس. ومع هذا يجب أن نأخذ في الاعتبار حجم التطور والتغير الذي يحدث في المملكة والسرعة التي يتم بها فالحياة لم تكن ثابتة حتى تكون المقارنة واضحة.

❖ هل ترى أن أن جدول رواتب العاملين في الحكومة -وبصفة خاصة الجامعيين- في حاجة إلى إعادة نظر خصوصاً بعد أن أصبح عزوف هؤلاء عن العمل الحكومي قضية واضحة وإجراءات الشركات والجهات غير الحكومية لهم لا يمكن أن تنافس؟

- إبتداءً يجب ألا نتحدث عن الجامعيين كفئة مختلفة أو ذات وضع خاص.. موظفو الحكومة هم فئة من المواطنين ويجب أن يحصلوا على كل حقوق المواطن. فبرامج الحكومة هي للجميع لا لفئة، ومع هذا يجب أن نذكر أن هناك تعديلات جوهرية قد لحقت بوظائف الحكومة منها. العلاوات السنوية التي تصل إلى عشرة في المائة. ومنها الترقيات التي أصبحت بسرعة أكبر مما كانت عليه. فضلاً عن أن الرقيات للوظائف العليا أصبحت تتم من داخل الجهات الوظيفية نفسها.. الأمر الذي يفسح الطريق أمام الموظفين. وبرغم هذا فأنا لا أقول أن العمل في الحكومة يشبه العمل في الشركات. فهذه الأخيرة تبحث عن الربح وقد قام مجلس الخدمة المدنية بدراسات حول كادر الموظفين لإعادة تقييمه وإعطائه قيمة مناسبة بين القطاعات الأخرى. وأحب -بهذه المناسبة- أن أصحح نظرتنا لما يسمى بالكادر أو السلم الوظيفي. فنحن نتحدث عن سلم الرواتب وكأنه كل شئ مع أن المهم هو تصنيف الوظائف في درجات الكادر المختلفة. وديوان الخدمة المدنية الآن جاد في تطبيق نظام حديث للتصنيف

بحيث يكون لكل وظيفة تقييم مادي معين .

❖ ألم تشتمل الميزانية الجديدة على زيادة في رواتب الموظفين؟

- هذه مسألة يجيب عليها رئيس ديوان الخدمة المدنية.

❖ في ميزانية العام الماضي خصص لقطاع الخدمات البلدية ١٩ ملياراً. وبالرغم من ضخامة

الرقم إلا أن الملاحظ أن القرى لم تشهد تغييرات جوهرية في الخدمات. فهل يعود هذا إلى سوء التخطيط أم إلى تركيز الخدمات في المدن.. ثم متى تأخذ قرانا حظها؟

- خدمات القرى ليس مصدرها فقط البلدية ولكن هناك قطاعات أخرى متعددة تقوم

بمهامها ومشاريع التجهيزات الأساسية يكون تأثيرها على مستوى الوطن كله ولهذا لا يمكن أن يحسب تأثيرها على قرية بالتحديد أو مدينة بالتحديد.

والتنمية الشاملة التي تشهدها المملكة الآن تشمل الوطن كله فحينما نتحدث عن التعليم

أو الطرق أو الصحة وغيرها، فإنما نتحدث عن هذه الخدمات لكل البلاد لا لمنطقة بعينها.

ومع هذا يجب أن نضع في الاعتبار أن المملكة بلد شاسع المساحة ووصول الخدمات الكاملة

إلى كل قرية ومنطقة نائية أو صغيرة أمر من الصعوبة بمكان ولا يتم بين يوم وليلة برغم سرعة خطط التطور. وتلك إحدى مشاكل خطط التنمية التي تواجهنا.

ونحن لا نزعم أننا وصلنا إلى حد الكمال أو الكفاية في جميع الخدمات ولجميع المناطق

هذا كلام غير علمي وغير صحيح. قد يقال أن المدن تحصل على خدمات أكبر وهذا طبيعي بسبب ضخامة التجمعات البشرية في المدن ومع هذا كله فإن الخدمات الأساسية في كل المجالات

قد وصلت إلى كل مكان في المملكة.

❖ ماذا ستحمل الميزانية الجديدة من زيادات أو مميزات؟

- مزيداً من الإهتمام بالخدمات البلدية ثم العناية الشديدة بموضوع المياه من حيث حفر

الآبار والشبكات ثم اهتمام خاص بالتعليم والصحة.

❖ بالنسبة لصندوق التنمية العقاري، لماذا يعطى لسكان القرى أقل مما يعطيها لسكان

المدن مع أن التكاليف واحدة.. إن لم تكن أكثر في القرية عنها في المدينة؟

- هذا الموضوع محل دراسة الآن.

❖ بلغ مجموع ما خصص للإعانات في ميزانية العام الماضي سواء منها ما يتعلق بالأغذية

أو الإعانات الاجتماعية والخدمات أكثر من خمسة مليارات ريال.. فهل ترون أن هذا المبلغ كان

كافياً وهل سيزيد في الميزانية الجديدة وما نسبة الزيادة أو النقص؟

- طبعاً أنا لا أتذكر الرقم أو النسبة ولكن أعرف يقيناً أنها زادت زيادة ملحوظة. والحق أن برامج الإعانات -بشكل عام- سوف تشهد زيادة أخرى. ولدى الحكومة برنامجاً واسعاً من هذه الإعانات.. لأننا نعرف أن أثرها كان واضحاً في المحافظة على مستويات المعيشة للأفراد. ولو ترجمنا هذه الإعانات الى تكلفة فسنجدها زيادة حقيقية في دخل الفرد إذا كان موظفاً أما من لا يعملون في الدولة فهي مساهمة من الحكومة في تكاليف معيشة هؤلاء وسوف تستمر هذه الإعانات كما قلت لك لأنها تساعد في تقليل الثغرة بين مقدرة بعض الفئات على الكسب وبين المستوى المعيشي الذي يفترض أن يكون عليه المواطن.

❖ برغم إنفاق ٣٠ ملياراً خلال السنوات الماضية كقروض للبناء إلا أن مشكلة السكن ما زالت مطروحة بشكل أو بآخر. فهل هناك زيادة في الميزانية الحالية لمخصصات هذا القطاع. وما مصير بعض المشروعات التي توقفت مثل مشروع الإسكان الشعبي؟

- ما صرف من خلال صندوق التنمية العقاري -وأنا أعتقد أن الرقم أكبر مما ذكرته- ليس الشئ الوحيد في هذا الميدان وإن كان هو الشئ الرئيسي فهناك مشاريع الإسكان التي أقيمت من قبل الحكومة مباشرة.. ومن جانب القطاعات الأخرى العسكرية والمدنية. وأنا أشاركك الرأي في أن هناك اختناقاً ما يزال حول هذا الموضوع ومع هذا يجب أن نلاحظ أن أجور السكن قد انخفضت بشكل كبير. وأن عائد الاستثمار العقاري الآن أصبح عائداً معقولاً إلى حد ملحوظ وطني أن بعض ملامح المشكلة ما زالت قائمة بسبب ترك أعداد كبيرة من المواطنين مساكنهم القديمة وبسبب صغر حجم الأسر النسبي فضلاً عن أن أعداداً كبيرة من المواطنين قد تغير نمط أسلوبهم الحضاري في الحياة. فأصبحوا يبحثون عن مساكن أخرى ذات موصفات مختلفة.

❖ ولكن ألا تحمل الميزانية الجديدة بشرى للمواطنين حول موضوع الإسكان؟

- هناك قطاعات حكومية سوف تبدأ برامج ضخمة للإسكان مع الميزانية الجديدة.

❖ هل ستزيد مخصصات المتقاعدين؟

- هناك -أيضاً- دراسة جادة حول موضوع المتقاعدين. وهؤلاء لا صلة مباشرة بينهم وبين

الميزانية لأنهم يحصلون على حقوقهم من صندوق المعاشات.

❖ هل ستزداد هذه المخصصات؟

- لا بد أن تزيد لأن موارد الصندوق نفسه قد زادت وهناك زيادة قادمة في الطريق.

❖ ما هو الخبر الجديد الذي تحب أن تزفه للمواطنين على صفحات اليمامة؟

- لقد قدمنا للمواطنين جرعة ضخمة من الأخبار الجديدة عبر هذا الحوار وهل هناك

-مثلاً- ما هو أهم من الحديث عن وصول مياه التحلية إلى كل مناطق المملكة الداخلية.

❖ ولكننا -أيضاً- نريد أن نعرف ما هي مفاجأة الميزانية. وفي أي قطاع ستكون هذه

المفاجأة؟

- ربما تكون الميزانية نفسها هي المفاجأة.. ومع هذا فإن الأرقام سوف تتحدث بأبلغ

الكلمات.